

موقف المرجعية الدينية السنية اللبنانية من حرب السنتين في لبنان (1975-1976)

أ. د عبد الرسول شهيد عجمي

abdalrasool shaheed@gmail.com

م. م حسام صبار زباله

Hussam Sabar Zbala@utq.edu.iq

جامعة ذي قار- كلية التربية للعلوم الإنسانية/العراق

الملخص

لا يختلف إثنان على حقيقة تاريخية مفادها إرتباط الدين في السياسة على مر العصور التاريخية في مختلف دول العالم لا سيما العربية منها، فكان الموقع الجغرافي المتميز للبنان حافزاً لتسابق الدول الأوربية في السيطرة عليه وتسييره وفق رؤاها الاستراتيجية، وبما أن لبنان بلد ذو مجتمع متعدد الطوائف وذا ديانات متنوعة فكان من الطبيعي أن يزعم تلك الطوائف مرجعيات دينية توجهها وتبشر أعمالها وتتخذ مواقف باسمها لمواجهة أي خطر داهم أو أمر فادح وجسيم وكذا الحال ينطبق على مواجهتها لإطماع الدول الأوربية التي لا تتدخل بصورة مباشرة في الشؤون الداخلية للدول العربية وإنما تحت ذريعة أعدتها مسبقاً، فجاءت الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 كفرصة مؤاتية لتلك الدول والتي سعت لإستغلال الأسباب الدينية للحرب في محاولة منها لكسب ود هذه الطائفة أو تلك، وبالنتيجة دعمها للتصادم مع بقية الطوائف التي لا تحبذ التدخل الدولي في الحرب المذكورة، ووفقاً لهذه المنطلقات برزت لكل طائفة دينية مرجعية خاصة بها أدت دوراً فاعلاً في أحداث الحرب الأهلية، ومن تلك المرجعيات كانت المرجعية الدينية السنية والمتمثلة بدار الفتوى التي تأسست في عام 1909 على أثر صدور فرمان عثماني يقضي بتأسيس مرجعية دينية تتولى كافة الأمور الدينية الخاصة بالطائفة السنية وتم انتخاب الشيخ مصطفى نجا أول مفتي للسنة في لبنان ومن ثم تولى دار الفتوى عدة أشخاص وصولاً إلى الشيخ حسن خالد الذي تسنم دار الفتوى في عام 1966 وأدى دوراً مباشراً في التخفيف من حدة الحرب المذكورة.

الكلمات المفتاحية : لبنان، المرجعية الدينية، الحرب الأهلية، دار الفتوى.



<https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i3>

Prof. Abdul Rasool Shahid Ajami

abdalrasool shaheed@gmail.com

Mr. Hussam Sabar Zbala@utq.edu.iq

University of Dhi Qar – College of Education for Humanities, Iraq

Abstract

There is no disagreement over the historical fact that religion has been linked to politics throughout history in various countries around the world, especially Arab countries. Lebanon's distinguished geographical location was an incentive for European countries to compete to control and manage it according to their strategic visions. Given that Lebanon is a country with a multi-sectarian society and diverse religions, it was natural for these sects to claim religious authorities to guide them, conduct their work, and take positions on their behalf to confront any imminent danger or serious threat. The same applies to their confrontation with the ambitions of European countries, which do not directly interfere in the internal affairs of Arab countries, but rather under pretexts they had prepared in advance. The Lebanese civil war of 1975 provided a favorable opportunity for these countries, which sought to exploit the religious causes of the war in an attempt to win the favor of this or that sect, and as a result, supported the conflict. Along with other sects that did not favor international intervention in the aforementioned war, and based on these principles, each religious sect developed its own authority, which played an active role in the events of the civil war. Among these authorities was the Sunni religious authority, represented by Dar al-Fatwa, which was established in 1909 following the issuance of an Ottoman decree establishing a religious authority to oversee all religious matters pertaining to the Sunni sect. Sheikh Mustafa Naja was elected as the first Sunni Mufti in Lebanon. Several individuals subsequently assumed the position of Dar al-Fatwa, leading up to Sheikh Hassan Khaled, who took over the Dar al-Fatwa in 1966 and played a direct role in mitigating the severity of the aforementioned war.

Keywords Lebanon, religious authority, civil war, Dar al-Fatwa.

المقدمة

غالباً ما يبرز دور المرجعيات الدينية إلا أثناء الأزمات الداخلية الحادة، والتي تحتاج إلى إتخاذ موقف واضح وصريح أزاء الأزمة بغية إنهاؤها أو حلها أو التفاعل معها وبهذا الصدد فإن أزمة حرب السنتين التي حدثت في لبنان 1975-1976، والتي جاءت نتيجة تراكمات طائفية منذ عام 1840، تفاعلت معها التدخلات الدولية عن طريق سعي كل دولة أجنبية للتحالف وتقديم الدعم للطائفة التي ترتبط معها دينياً وسياسياً، وكان لتلك الطوائف مرجعيات دينية حددت مسارها الديني والسياسي، ومن تلك المرجعيات كانت المرجعية الدينية السنية والمتمثلة بدار الفتوى التي كانت موضوع بحثنا.

جاء إختيار العام 1975 بداية لموضوع الدراسة كونه العام الذي مثل بداية الحرب الأهلية اللبنانية والتي عرفت بـ"حرب السنتين 1975-1976" إذ وزع في محورين، أستعرض المحور الأول بداية تأسيس المرجعية الدينية للطائفة السنية وأبرز من تسنم دار الفتوى ودورهم السياسي والديني وصولاً لعام 1975، ومما لاشك فيه فقد أدى مؤسسو دار الفتوى الأوائل دوراً بارزاً في بث الخطاب الديني وتوعية المجتمع اللبناني من جانب، ورفض مخططات السلطات الفرنسية الرامية لتفتيت نسيج المجتمع اللبناني من جانب آخر لاسيما بعد إصدارها في عام 1943 المراسيم التي تتنافى مع الهوية والوحدة الإسلامية اللبنانية والتي رفضتها المرجعية الدينية السنية جملةً وتفصيلاً، في حين جاء المحور الثاني ليناقد الأثر السياسي والديني للمرجعية الدينية السنية في حرب السنتين في لبنان، والتي أدت دوراً مفصلياً في أحداث الحرب المذكورة عن طريق بث الخطابات الدينية الرامية لتوحيد الصف الوطني اللبناني أولاً، وفتح قنوات الإتصال السياسي مع كبار الزعامات السياسية اللبنانية وحثها على تنفيذ القانون لوأد الحرب والحيلولة دون إنتقالها لبقية المناطق اللبنانية ثانياً، والسعي للحصول على التضامن العربي والدولي مع لبنان والقيام بدور الوسيط بين الطوائف اللبنانية لحلحلة الأزمة ثالثاً، ومخاطبة الأطراف المتنازعة في الساحة اللبنانية على تغليب مصلحة الوطن على مصالحها الخاصة رابعاً، وقد وفقت المرجعية المذكورة في الخطوات الثلاث الأولى داخلياً عن طريق تعاظمي وتفاعل كبار الساسة اللبنانيين ومنهم سليمان فرنجية وكميل شمعون مع مقترحاتها الرامية لوأد الأزمة، وخارجياً عن طريق ترحيب كبار رؤساء الدول الأوربية بجهودها الإيجابية تجاه أحداث حرب السنتين، إلا أنها لم توفق في المسار الرابع نظراً لتعننت الفئات المتصارعة وتصلب مواقفها وسعيها الأستمرار بالحرب حتى نهايتها وقطف ثمارها عن طريق الأستحواذ على المناصب الحكومية الحساسة، فيما حُدد العام 1976 لنهاية الدراسة كونه العام الذي أنتهت فيه المرحلة الأولى من الحرب الأهلية وبدأت المرحلة الثانية من تلك الحرب والتي شهدت تطورات وأحداث داخلية متسارعة تناغمت معها تدخلات دولية جعلتها أكثر تعقيداً.

أولاً: تأسيس المرجعية الدينية السنية اللبنانية

في عام 1909 صدر فرمان عثماني يقضي بتأسيس مرجعية سنية تتولى كافة الأمور الدينية في لبنان كافة والخاصة بالطائفة السنية، وتم اختيار الشيخ مصطفى نجا. (يُنظر: نجا، 1932، ص 1-12) ليكون أول رئيس لدائرة الأفتاء السني في لبنان (المرعشي، 2010، ص 1610)، وكان شديد التدين ويدعوا وعلى الدوام المسلمين السنة الى قراءة القرآن الكريم إذ أكد ذلك بقوله "لم أجد له نظيراً في سهولته وبلاغته وطلاوته واتقان اسلوبه وحسن ارشاده فهو افضل الكتب التي ألفت في هذا العصر لحفظ الدين وتأييده ولبيان ما ترشد اليه الآيات من العقائد والعبادات والاديان ومكارم الاخلاق والعمل للدين والدنيا والتعاون على البر والتقوى". (رضا، 1931، ص 240)، فلقد اسهم المفتي المذكور إسهاماً كبيراً في الحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمع اللبناني في أكثر من مناسبة، ففي عام 1912 وقع نزاع بين ايطاليا والدولة العثمانية بسبب التنزع على النفوذ في طرابلس الغرب. وبعد إن فسر الناس الاعتداء الايطالي على طرابلس الغرب اعتداء مسيحياً وعلى سلطنة بني عثمان مركز الخلافة الإسلامية فقاموا بمهاجمة بعض القنصليات الاجنبية إلا أن مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا تدارك الأمر، ووقف موقفاً مشرفاً في وجه المحاولات الطائفية، وحال دون وقوع اعتداءات على المسيحيين اللبنانيين ونجح في تخفيف حدة الهلع بين أهالي بيروت، إذ أستقبل سكانها البيروتيين وأنزلوهم في بيوتهم، ونتيجةً لذلك أصدر المطران جيراسيموس مسره منشوراً بأسم الطوائف المسيحية، دعا فيه إلى فتح اديرة النصارى وبيوتهم لاستقبال اخوانهم المسلمين، ومما جاء فيه: "فإن شعبنا شعبوا قبلنا وان جعنا فلا يجوعون الا بعدنا". (للدراست، 2006، ص 143).

فضلاً عن ذلك وقف المفتي موقفاً معارضاً للجنة كنغ-كراين. (Zadeh, 2008, pp 223-224 التي جاءت الى بلاد الشام لتحديد دولة اجنبية تتولى تسيير امور البلاد يُنظر (26Bipes, 1990, p)) إذ رفض الوصاية الأجنبية على البلدان العربية لأن الوصاية حسب رأيه مخالفة للشرع الإسلامي، لأنها بمثابة التولية على قاصر وأن الشعوب العربية ليس بالقاصرة حتى تتم الولاية او الوصاية عليه. (فاخوري، 2009، ص72).

وفي الأول من أيلول عام ١٩٢٠ وبعد أن أعلن الجنرال غورو (يُنظر Baussan, 1918, pp 400-418) عن قيام دولة لبنان الكبير، وحمل الوليد الجديد كل التناقضات الجيوطائفية، إذ ضم الأقضية الأربعة من جهة، وأعطى الموارد أفضلية سياسية على الطوائف الأخرى، من جهة أخرى، إذ بدا النظام الجديد مائلاً إلى خلق دويلات ضمن الدولة، بينما كل دولة هي بحاجة إلى فرنسا للبقاء. (ساروفيم، 2015، ص76).

أحاط الجنرال غورو نفسه في الاحتفال الذي اقيم في قصر الصنوبر في بيروت ببعض السياسيين وممثلي الطوائف ولاسيما مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا (سالم، 2015، ص108)، وكان الجنرال غورو حريصاً على حضور مفتي الجمهورية اللبنانية في الاحتفال المذكور ليعطي إشارة واضحة بأن المسلمين والمسيحيين على السواء يوافقون على صيغة لبنان الجديدة. (هاشم، 2008، ص536).

لم يقتصر اهتمام المفتي مصطفى نجا على المجال الديني بل تعداه الى الأهتمام بالجانب العلمي فتكفل بفتح مدارس خاصة لتعليم البنات العلوم والمعارف كافة حتى أنه كان حريصاً على تعليمهن العزف على آلة (البيانو). (رضا؛ ضاحا، 2001، ص95).

وفي السياق ذاته وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني 1929 أستنكر المفتي مصطفى نجا القرار الصادر من رئيس الوزراء اللبناني أميل أده، والذي كرس لطائفية في مجال التعليم إذ نص على الغاء المدارس الحكومية التي يستفيد منها أبناء المسلمين وعقد لهذا الغرض اجتماعاً لكافة الشخصيات الدينية اللبنانية للوقوف ضد القرار المذكور (الهندي؛ ناشف، 200، ص98)، وبعد سنتين وتحديداً في الخامس من حزيران عام 1931 افتتح المفتي مدرسة جديدة اطلق عليها مدرسة عمر الفاروق (صايغ، 2008، ص93).

وفي الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام 1932 توفي مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا مخلفاً مجموعة من المؤلفات المهمة منها بيان مشروعية الحجاب، كشف الأسرار لتنوير الأفكار، نصيحة الأخوان بلسان الأيمان، مورد الصفا في مولد المصطفى، فرائد المواهب الدينية في مولد خير البرية، أرجوزة في التربية والتعليم، مظهر السعود في مولد سيد الوجود، أرشاد المريد، ديوان من الشعر. (حلاق، 2019، ص119).

وبعد وفاة الشيخ مصطفى نجا في عام 1932 تولى الشيخ محمد توفيق خالد (يُنظر المرعشي، 2010، ص1105) زعامة دار الأفتاء في بيروت في السادس من شباط عام 1932 وأصبح المفتي العام للجمهورية اللبنانية في منصب مفتي بيروت الذي تغير في تلك السنة إلى منصب مفتي الجمهورية اللبنانية، وتحول معه مركز دار الفتوى من مكان الشيخ مصطفى نجا الملاصق للجامع العمري الكبير، إلى بناية الأوقاف الإسلامية القائمة على الزاوية الجنوبية الشرقية في شارع النبي، ومنها إلى المبنى المستقل في رمل الزيدانية، والذي أصبح دار الفتوى فيما بعد. (شبارو، 2001، ص293).

وعندما طرحت فكرة عقد معاهدة فرنسية - لبنانية عام 1936 اختلفت مواقف القوى السياسية والدينية اللبنانية حولها إذ عقدت مؤتمراً لدراسة ذلك الأمر عرف بأسم مؤتمر الساحل وكان الشيخ محمد توفيق خالد حاضراً في ذلك المؤتمر وطلب الشيخ من المفوض السامي الفرنسي بضرورة الاعتراف بالاستقلال الشامل وسيادة لبنان ووحدته مع سوريا وتوطيد العلاقات مع سوريا، ووضع دستور للبلاد. (نسيم، 2014، ص 527).

وعندما تولى أيوب ثابت رئاسة الجمهورية اللبنانية في التاسع عشر من آذار عام 1943 اتخذ اجراءات واصلاحات منافية لتوجهات المرجعية السنّة، ففي السابع عشر من حزيران من العام نفسه اصدر مرسومين تشريعيين بأسم مرسوم رقم (49) ومرسوم رقم (50)، حدد المرسوم الأول فيه زيادة عدد النواب الى (54) نائباً ولكل طائفة نسبة معينة من المقاعد توزعت على النحو التالي: (18) للموارنة، 6 للروم الأرثوذكس، 3 للروم الكاثوليك، 2 للأقليات المسيحية، 10 للسنة، 9 للشيعية، 3 للدروز. (677F.O.U.R.S, 1943, p, في حين نص المرسوم الثاني على توزيع النواب على المناطق الانتخابية وأدراج المهاجرين في السجلات الرسمية. (حلاق، 1985، ص ص 199-200).

ويتضح لنا من المراسيم أعلاه، أن الطائفة المارونية كانت هي المستفيد الأول إذ كان لها النصيب الأكبر في التمثيل البرلماني، فثمانية عشر مقعداً برلمانياً يجعل السياسة الداخلية اللبنانية تحت سيطرتها وزعامتها الدينية من جهة، وحمايتها بسهولة من قبل الحكومة الفرنسية من جهة ثانية.

كانت الطائفة السنّة وبزعامة مفتيها العام الشيخ محمد توفيق خالد في طليعة الرافضين لهذين المرسومين إذ وجه الأخير دعوة عامة الزعماء المسلمين كافة من أجل عقد اجتماع طارئ في منزله لتوحيد المواقف، وتم عقد الاجتماع في التاسع عشر من حزيران عام 1943 (عماد، 2009، ص 88)، وخلال ذلك المؤتمر أكد المفتي قائلاً: "إن اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان .. فإذا نحن طالبنا اليوم بشدة، كما كنا نطالب في الماضي بالعدل والمساواة فلمصلحة الجميع .. إنني واثق من أن عدالة قضيتنا تسهل للحكومة اللبنانية السبيل للوصول الى حل عادل يعيد الطمأنينة الى النفوس، ويزيل كل ما من شأنه تعكير العلاقات بين أبناء الوطن الواحد في مطلع هذا العصر". (حلاق، 1985، ص 202).

وبعد انتهاء الاجتماع المنعقد في دار المفتي، اتفق الحاضرون على مجموعة من المطالب أهمها. (الخزاعلة، 2017، ص ص 30-31):

١ - مطالبة الحكومة اللبنانية بالغاء المرسومين الصادرين بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٣ ، رقم ٤٩ ورقم ٥٠ اللذين يتعلقان بزيادة عدد النواب وتوزيع المقاعد على الطوائف والمناطق .

2 - إجراء إحصاء سكاني عام وشامل بإشراف لجنة محايدة موثوق بها .

3- إجراء الانتخابات على أساس الاحصاء الجديد الذي نطلبه، وإلا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل أعضاء المجلس ٤٢ نائباً منتخباً .

4- يمتنع المسلمون عموماً في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات الى ان تتحقق هذه المطالب .

5- تأليف لجنة للعمل سريعاً على كل ما من شأنه تحقيق لتلك المطالب وحفظ حقوق الطوائف المحمدية في التمثيل الشعبي العام العادل .

6- تسليم نسخة من تلك المقررات المقترحة إلى كلاً من الحكومة اللبنانية وسفير فرنسا الحرة وممثلي حكومات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية ومصر والعراق وسائر الدول الحليفة.

ولم يكتفِ المفتي بعقد ذلك الاجتماع فحسب وإنما قدم كتاباً للمفوض الفرنسي روبردو هوتكوك جاء فيه " أنه يجب أن تقتنع الحكومة اللبنانية بضرورة إلغاء المرسوم الذي ينص على زيادة عدد النواب في المجلس النيابي القادم، وفي حالة فشل المندوب السامي فإن المسلمين سيحتجون للبريطانيين والأمريكيين والحكومات العربية المجاورة وسوف يتم مقاطعة الانتخابات"، وفعلاً وقعت الطوائف الإسلامية اللبنانية مذكرة احتجاج إلى سلطات الحلفاء والحكومات العربية وسلمت نسخة منها إلى المفوضية البريطانية. (ريان، 1989، ص 74).

وكان للمفتي موقفاً مؤيداً لقضية استقلال الشعب الفلسطيني في أراضيه، ففي العشرين من شهر آذار لعام ١٩٤٦ ، وصلت لجنة التحقيق الأنكليزية – الأمريكية المشكلة بخصوص القضية الفلسطينية إلى بيروت إذ تلقت مذكرة من المفتي محمد توفيق خالد رفض من خلالها ما قام به الصهيونيون في ظل الانتداب البريطاني من فتن واضطرابات، وأكد أن عرب فلسطين هم وحدهم أصحاب الحق في تقرير مصير بلادهم، ولخص في مذكرته إلى أن المجلس الإسلامي الأعلى يأمل في أن تكون لجنة التحقيق "واسطة لنقل وجهة نظر العرب إلى السلطات التي انتدبتكم للعمل الذي تقومون به والتوصية بتعجيل الإقرار والاعتراف بالحل الذي يقضي به العدل والإنصاف وسيادة السلام والأمن في فلسطين". (حلة، 1992، ص ص 123-124)، وعدّ المفتي القضية الفلسطينية هي قضية الأمة العربية بأكملها وعلى المسلمين في جميع أرجاء العالم وبالأخص في لبنان أن يجاهدوا في سبيلها. (حلاق، 1982، ص 190).

وفي السادس عشر من كانون الثاني عام 1955 صدر القرار البرلماني رقم (5) القاضي بتنظيم دار الفتوى السنوية، إذ نصت المادة الثالثة منه على إن المسلمين السنة مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم وأوقافهم الدينية يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقاً لاحكام الشريعة والقوانين والانظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين منهم من ذوي الكفاءة واهل الرأي، وأن مفتى الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع علماء الدين المسلمين والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية ودوائر الافتاء ويمارس جميع الصلاحيات المقررة له في القوانين والانظمة الوقفية والشرعية، إذ يشرف على احوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية ويجتمع المفتين في المحافظات والاقضية كلما دعت الحاجة إلى ذلك لتدارس احوال المسلمين الدينية والاجتماعية في مناطقهم وشؤون الافتاء والأوقاف والعلماء ويصدر اليهم التعليمات المطلوبة ، يُعين الموظفين الاداريين وأرباب الوظائف الدينية من ائمة وخطباء ومدرسين وقراء ومؤذنين ويصدر عنه قرارات ترقيتهم وناديتهم وفصلهم، ويستعين في الأمور الهامة عند الاقتضاء بمجلس استشاري يختاره من رجال العلم والعمل المشهورين بالنزاهة والخبرة والاستقامة البعيدين عن الاهداف الذاتية والحزبية، ولا يجوز للمفتي الجمع بين الوظيفة الدينية ووظيفة مدنية أخرى. (القوتلي، 1982، ص ص 84-85)، ويراعي في اختيارهم تمثيل كافة المناطق مع توفر الشروط التالية: (مكي، 2015، ص 23).

1 - ان لا تربطهم به صلة قري لغاية الدرجة الرابعة .

2- أن يكونوا من حملة الشهادات الدينية أو المدنية العالية أو من ذوي المكانة الاجتماعية المرموقة والاخلاق الحسنة والسيره الحميدة .

3 - أن لا تقل أعمارهم عن الخامسة والثلاثين إذ يسمى الاعضاء لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ويمكن اعفاء العضو منه بقرار من مفتي الجمهورية في حال العجز عن العمل او اذا اتى امر خطيرا أو ضارا بمصالح المسلمين ، ويضع المجلس نظامه الداخلي خلال شهر من تاريخ شروعه في العمل⁰

ولا يجوز للمفتي الجمع بين الوظيفة الدينية ووظيفة مدنية أخرى، وان لا يتجاوز الأربعين من العمر، وبهذا يحافظ على مركزه الديني طيلة حياته.(الأوقاف،1951،ص3).

كذلك نصت المادة على اختيار معاوني المفتي، وموظفين إختصاص وهم :أمين السر الخاص ومدير الأوقاف العام والأمين العام للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى يعينهم مفتي الجمهورية ، وأمين و مدرسو فتوى يقترح تعيينهم مفتي الجمهورية اللبنانية ،ومن ثم يضع المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى ملاكاً بالوظائف اللازمة لتسيير العمل في دائرة الفتوى وأمانة السر الخاصة والأمانة العامة للمجلس الشرعي الإسلامي ، ويُعد ذلك نافذاً بعد تصديق مفتي الجمهورية.(الأوقاف،1951،ص5)، اما جهاز مدرسي الفتوى الأعلى فيتبع مفتي الجمهورية مباشرة ويضع لهم نظاما خاصا، ويشترط في أمين الفتوى أن يكون من العلماء المتفقهين في احكام الشرع والدين ، أما أمين السر الخاص والأمين العام للمجلس الشرعي الاسلامي الأعلى فيجب عليهم أن يكونوا من ذوي الثقافة العامة الحائزين على شهادة جامعية من إحدى كليات الأزهر.(شاكر،2018،ص12)،أو مايعادلها من الشهادات الدينية العالية ، او شهادة حقوق صادرة من احدى الجامعات التي تدرس الشريعة الإسلامية.(مكي،2015،ص22).

إلى جانب ذلك يؤازر المجلس الشرعي الأعلى مفتي الجمهورية في بعض المهام المنوطة به ويملك المجلس سلطة اصدار النظم والقرارات والتعليمات التي يقتضيها تنظيم شؤون المسلمين الدينية وادارة جميع أوقافهم الخيرية على اختلاف أنواعها وغاياتها واسمائها بما يكفل عينها حسن استغلالها وتأمين الجهات الخيرية الموقوفة عليها وله ايضا صلاحية تفسير النظم والمقررات ،ويقوم المجلس المذكور كذلك بتدقيق وتعديل وتصديق موازنات الاوقاف في العاصمة والمناطق و الترخيص بصرف النفقات الادارية عند تأخر المصادقة على الموازنات المذكورة ، وتطبق هذه القاعد في بداية كل عام إذا تأخر المجلس المذكور عن إقرارها.(الأوقاف،1951، ص ص8-9).

وبعد أعتزال الشيخ محمد عليا لمنصب دار الفتوى في الحادي عشر من كانون الأول عام 1966 بسبب كبر سنه(الشرع،1966،ص21) تولى دار الفتوى الشيخ حسن خالد(يُنظر:الفصل،1989، ص ص113-114)، وفور توليه هذا المنصب بعثت إليه الجماعة الإسلامية رسالة تهنئة أكدت فيها بأن كلمة المسلمين قد أجمعت على اختيار سماحة الشيخ حسن خالد لمنصب دار الأفتاء في لبنان وهي خطوة تصب في الاتجاه الصحيح وبداية للعمل المثمر البناء، وأن الجماعة المذكورة قد تعهدت بوضع كافة إمكاناتها المادية والمعنوية في خدمة المفتي الجديد، علاوة على ذلك قدمت الجماعة الإسلامية مجموعة من المقترحات للمفتي الجديد منها العمل على استقلال الوظائف والمناصب الدينية الإسلامية عن الملاك الرسمي استقلالا تاما، وخاصة سلكي الافناء والقضاء، وضرورة ان يتمتع مفتي الجمهورية فعليا بكل ما يتمتع به رؤساء الطوائف

الأخرى من حقوق وامتيازات وحصانات عملاً بمضمون المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم (18) وذلك بتقييد حق الترشح لمنصب الافتاء بشروط علمية وخلقية وشخصية تتناسب وثقل المسؤولية المترتبة على عاتق المفتين. (عيتاني، 2017، ص162).

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية السنية اللبنانية من حرب السنتين (1975-1976) وأثرها في ذلك

تُعد دار الفتوى المؤسسة الرسمية التي تمثل المسلمين السنة في لبنان، فهي المرجعية الدينية المنظمة والأكثر أهمية لدى الطائفة السنية، وهي مؤسسة حكومية أنشئت في العام 1912، وأسندت إليها مهمة إصدار الأحكام الشرعية الخاصة بالطائفة السنية، وإدارة المدارس الدينية، والإشراف على المساجد، كل ذلك في سياق نظام لبناني طائفي تتولى فيه كل طائفة إدارة شؤونها الداخلية بنفسها، ويمثل الجمهورية اللبنانية زعامة الطائفة لدى السلطات العامة وله الحرمة والحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها سائر رؤساء الأديان ويعد الرئيس المباشر لجميع رجال الدين المسلمين السنة في لبنان. (حيدر، 2008، ص60)، ولكن المشكلة ان دار الافتاء لم تتجرب على إتخاذ موقف متشدد تجاه الحكومة في بعض الحالات التي تستوجب ذلك لأن الدستور اللبناني جعل هيكلتها الوظيفية تابعة لمؤسسة الحكم، مما أفقدها استقلاليتها، مالياً وإدارياً، الأمر الذي شجع البعض إلى إضعاف سلطتها وحصر دورها بالعمل الرسمي والتقليدي، وتقديم الخدمات العامة التي تعود بالنفع على المسلمين، كالزكاة والمساعدات للفقراء، وتبني قضايا أهالي المخطوفين والمعوقين، أما المفتي السني ومعاونيه فكانوا دائماً موظفين رسميين لدى السلطة الحاكمة يسبحون بحمدها ويؤيدون مواقفها. (ألياس، 2020، ص27)

عند اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية. (المرشدي، 2012، ص ص 45-48)، كانت الزعامات السياسية تعول كثيراً على المرجعيات الدينية في التخفيف من حدة وتوسع الحرب لما لهذه المرجعيات من ثقل جماهيري كبير، ففي الثالث والعشرين من نيسان عام 1975 توجه كمال جنبلاط. (الدين، 2001، ص ص 681-685) في زيارة سريعة الى مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد واللقاء به في دار الافتاء السنية، إذ أكد كمال جنبلاط أن هدف الزيارة هو إجراء الترتيبات اللازمة لمعالجة الوضع الخطير الذي وصل إليه لبنان، وللحفاظ على الوحدة الوطنية لكافة الطوائف وفي الوقت نفسه دعم كافة افواج المقاومة اللبنانية، في المقابل أكد الشيخ حسن خالد له قائلاً "أن لبنان الآن يمر في مرحلة خطيرة تحتاج الى وعي زعامات البلاد ورجالاتها والى ضبط تصرفاتهم وأقوالهم في حدود المصلحة عامة، وأضاف ان لبنان يجب أن يبقى كما كان لأنه بلد الجميع" مؤكداً ان موقف دار الافتاء من أنطلاقة الحرب الأهلية لا يزال في طور التعرف على الواقع وما ينبغي ان نتخذه من مواقف تؤمن مصلحة الجميع في لبنان وأن جميع الاتصالات التي نجريها مشجعة جداً، وكان هذا الموقف هو مغزى وملخص اللقاء بجنبلاط. (النهار، 1975، ص27).

نتفق مع رأي الشيخ حسن خالد وذلك لأن الدعوة والخطاب الديني والجهود الدبلوماسية هي المطلوبة في تلك المدة الحرجة، لأن الطوائف الدينية كانت تنتظر وتترقب أي خطاب من مرجعياتها الدينية، وأن استخدام الخطاب المتعصب ربما يعود بنتائج سلبية في ظل الوضع المشحون طائفيًا، فلذلك نلاحظ أن المفتي كان حذراً في لقائه مع جنبلاط ولم يصرح عن موقفه العملي من الحرب مفضل الاستمرار في اللقاءات والخطابات التي من الممكن ان تساهم في تخفيف حدة التناحر الطائفي.

أدى المفتي الشيخ حسن خالد منذ الأيام الأولى للحرب دوراً كبيراً في لم الشمل السياسي بعيداً عن التنظيمات العسكرية الجهادية، وذلك من خلال استخدام الأسلوب الدبلوماسي والمتمثل بإجراء اللقاءات مع ممثلي المرجعيات الدينية ومع ممثلي السنة وشكلت في النهاية الشرعية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان من ناحية، ومثلت نوعاً من القيادة الإسلامية للصراع الطائفي القائم في البلاد من ناحية أخرى. (عيتاني، 2008، ص59).

بعد إتساع رقعة الحرب الأهلية اللبنانية وتوتر الأوضاع الداخلية وتضارب الرؤى السياسية حول عمل حكومة رشيد الصلح. (للمزيد من المعلومات حول شخصية رشيد الصلح يُنظر: الكيالي، 1986، ص818)، أقدم الأخير على تقديم استقالته في

الخامس عشر من آيار عام 1975، الأمر الذي استوجب من القادة السياسيين البحث عن رئيس جديد وكانت أغلب الاقتراحات تتفق على تشكيل حكومة عسكرية جديدة. (كوبان، 1985، ص121).

وفي العشرين من آيار عام 1975 استقبل المفتي الشيخ حسن خالد في دار الفتوى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. (يُنظر: Rubinstein, 1995, p. 15-5), وبحث الجانبان الوضع الداخلي اللبناني. ((15Henley, 2016, p. 15, مؤكداً الأخير على حرص المقاومة الفلسطينية على سيادة أمن واستقرار لبنان بكل طوائفه وفي ختام اللقاء أكد المفتي على مغزى الصداقة بين البلدين بقوله "أن ابوعمار تربطنا به صداقة قديمة، وأن الزيارة فرصة للتواصل المستقبلي، وندعو الله له ولجميع العاملين في حقل النضال العربي أن يأخذ بيدهم وينصرهم نصراً ومؤزراً" أن شاء الله "، ثم استقبل المفتي مباشرة كلاً من زعيم المرجعية الدرزية محمد ابو شقرا وزعيم المرجعية الشيعية السيد موسى الصدر وكان أساس الزيارة التباحث بشأن الأوضاع الراهنة والموقف من تشكيل الحكومة الجديدة وآلية الخروج من الأزمة. (النهار، 1975، ص3).

وفي اليوم نفسه استقبل المفتي حسن خالد رئيس الحكومة اللبنانية رشيد الصلح في منزله في عرمون، وقدم الأخير شكره وتقديره لمواقف المفتي الداعمة لرئيس الحكومة عندما كان رئيساً ومن جهته عبر المفتي عن شكره لرئيس الحكومة قائلاً "بعد ظروف الاستقالة التي عرفت لم يكن لنا مع رئيس الوزراء أي لقاء مسبق وهو تفضل مشكوراً بتوضيح تلك الظروف، ونتمنى من الله أن يهيئ الأسباب التي تساعد على تشكيل الحكومة القادرة على توفير كافة الظروف المواتية لتحقيق المطالب العادلة والتي تمثل مطالب جميع المواطنين وأمالهم، ونحن كنا دوماً وما زلنا نقول اننا حريصون على أن يكون لبنان بلد المحبة والسلام والمواطنة الشريفة، ونسأل الله تعالى أن يلهم المسؤولين السداد والرشاد ويحققوا آماني اللبنانيين". (النهار، 1975، ص3).

يتضح أن المفتي حسن خالد كان يعول على السلطة السياسية وزعمائها في تجاوز الحرب الأهلية في الوقت الذي كانت فيه البلاد قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على حنكة المفتي السياسية بحيث يطرق كل الأبواب المغلقة بغية انقاذ لبنان من دوامة الحرب الأهلية، فنلاحظه تارةً يتباحث مع زعماء المرجعيات الدينية، وتارةً أخرى يتباحث مع زعماء المرجعيات السياسية.

وفي الثالث والعشرين من آيار عام 1975 أقدم رئيس الجمهورية سليمان فرنجية. (يُنظر: فرسخ، 2002، ص3-17) على تشكيل حكومة عسكرية برئاسة نور الدين الرفاعي. (أبوزيد، 2003، ص87) خلفاً لرئيس الوزراء المستقيل رشيد الصلح إذ تألفت من سبعة عسكريين ومدني واحد، ويُعد هذا حدثاً غير مألوف للشعب اللبناني الذي اعتاد على الحكومات المدنية. (آل كعود، 2012، ص47).

وإنسجاماً مع رغبة المفتي الرامية لمضاعفة الجهود وتكثيف المؤتمرات لأيقاف نزيف الدم اللبناني من جهة والموقف من حكومة الرفاعي من جهة ثانية، عُقد اجتماعاً موسعاً في دار الفتوى في الخامس والعشرين من آيار عام 1975 حضرته مجموعة من الشخصيات الدينية والسياسية، وأتفق المجتمعون على توجيه نداء عاجل الى رئيس الحكومة نور الدين الرفاعي لتقديم استقالته فوراً ووجه المفتي دعوته قائلاً "دعوناكم الى هذا اللقاء بعد التشاور مع زعماء المراجع الدينية وفي مقدمتهم السيد موسى الصدر، ومحمد ابو شقرا وأني ادعوكم من زاوية المنطق الوطني لا من زاوية المنطق الطائفي، ومن زاوية الحرص على المصلحة الوطنية لا من زاوية الحرص على طائفة دون أخرى، وأن المجتمع اللبناني متضايق مما هو فيه ومتضايق من الحكومات المتوالية، ويجب علينا جميعاً أن نحافظ على النظام الديمقراطي من خلال تطويره، وأن تشكيل الحكومة الحاضرة كما هي عليه اليوم وحسبما أنتهى الى مسمعي وعلمي من الذين أتصلت بهم هو حقيقة لا يتفق مع النظام الديمقراطي" وتساءل قائلاً "هل سيكون تشكيل الحكومة محققاً للتوازن داخل الجيش؟ وإضاف ان الناس تقول نحن متلاحمون مع القضية والمقاومة الفلسطينية، بالنسبة لنا جميعاً مسيحيون ومسلمون فهل ياترى تتشكل الحكومة وفق هذا الشكل؟ وأختتم دعوته قائلاً "ندعوكم للتشاور من خلال هذه الاتجاهات ومن خلال هذا الحرص، وأدعوكم لتغليب مصلحة لبنان والقضية الفلسطينية على القضايا الأخرى، ونحن نرفض التقسيم ونؤكد على وحدتنا في ظل العدالة والآخاء". (النهار، 1975، ص3).

وفي السادس والعشرين من آيار عام 1975 توجه وفدٌ من دار الفتوى مثل مفتي الجمهورية اللبنانية إلى بكركي وكان في استقباله البطريك مارانطونيوس خريش المرجع العام للموارنة، وتباحث الجانبان حول الوضع اللبناني والأوضاع المساوية التي يعيشها اللبنانيون في ظل استمرار الحرب الأهلية، وأكد الوفد المذكور لخريش ان الزيارة هدفها تأكيد مقررات مؤتمر الفتوى الذي عقد قبل يوم من الزيارة، وأضاف أعضاء الوفد أنهم رافضين الحكومة العسكرية الأمر الذي يستوجب من كافة الطوائف اللبنانية العمل بيد واحدة لتغيير الحكومة، كذلك تطرق الجانبان الى ضرورة دعم القضية الفلسطينية وتقديم التسهيلات الممكنة لها، وأتفق الجانبان على ضرورة بذل الجهود الممكنة لتجاوز الحرب الأهلية التي عصفت في البلاد ودمرت مؤسساته الاقتصادية، وأجاب خريش الوفد قائلاً: "نحن لسنا أصحاب سلطة لتغير هذه الحكومة وأنها شكلت كحل وقتي لحالة البلاد وأن طريقة تغيير الحكومة يجب أن تكون وفق الأطر الديمقراطية لكي لا يكون هنالك تعدي من جهة على أخرى، وفي الوقت نفسه أننا سنعمل على بذل قصارى جهدنا للتقريب بين وجهات النظر بين مختلف الطوائف". (النهار، 1975، ص2-3).

يمكن أن نستنتج أن جواب البطريك الماروني للوفد الذي أرسله المفتي كان صريحاً وواضحاً أكد من خلاله على أن النهج الديمقراطي هو السبيل لحل الحكومة دون تعسف طرف لطرف آخر وأن تشكيل الحكومة هو أمر إستثنائي وهي حكومة طوارئ، فضلاً عن ذلك أراد أن يقول أن لا شأن للموارنة بالقضية الفلسطينية.

وفي التاسع والعشرين من آيار عام 1975 أجرى المفتي حسن خالد اتصالاً هاتفياً مع البطريك خريش أتفق من خلاله الطرفان على توجيه دعوة لرؤساء المرجعيات الإسلامية من أجل اكمال الجهود الرامية لوقف او التخفيف من حدة الحرب الأهلية، وفور انتهاء الاتصال الهاتفي توجه المفتي الى دار شيخ العقل محمد ابو شقرا من اجل اللقاء برؤساء المرجعيات المذكورة وتم في ذلك اللقاء مناقشة الاستعداد لتشكيل حكومة وطنية تحقق آمال الجميع. (النهار، 1975، ص3).

نلاحظ انه على الرغم من الجهود التي بذلها المفتي في تطويق الحرب الأهلية وعدم توسيعها، إلا أن الصراع السياسي استمر وكل رئيس وزراء جديد يواجه الصعوبة في التوفيق بين الرؤى السياسية للفرقاء السياسيين ومن ثم يستقيل وهذا يدل على أن الصراع حزبي وليس صراع على مصلحة الوطن.

ودليلاً على هذا التحليل لم تدم حكومة الرفاعي العسكرية طويلاً فسرعان ما أعلن استقالته في الثامن عشر من آيار عام 1975، وأختير رشيد كرامي ليكون رئيساً جديداً لمجلس الوزراء في الثلاثين من حزيران من العام نفسه، وسمي حكومته بحكومة الأنقاذ الوطني، ومثل الشيعة في هذه الحكومة عادل عسيران، أما الموارنة مثلهم كميل شمعون، فيما مثل الروم الكاثوليك فيليب نوقلا، والدروز مثلهم مجيد أرسلان، وغسان ثويني مثل الطائفة الارثوذكسية. (مطر، 1976، ص15).

ومن أجل معرفة الموقف الصريح للدول العربية من الحرب الأهلية اللبنانية توجه المفتي خالد صباح يوم السادس عشر من حزيران عام 1975 الى سوريا وتباحث مع وزير خارجيتها عبد الحليم خدام. (يُنظر: السعيد، 2017) الأوضاع اللبنانية المتأزمة وتقديراً لهذه الزيارة وشعوراً من الرئيس السوري حافظ الأسد بأهمية الحفاظ على سلامة لبنان بعث وزير خارجيته الى لبنان في اليوم الثاني وفور وصوله الى لبنان اجتمع مع رئيس الجمهورية اللبناني ووزراء الحكومة اللبنانية محاولاً التقريب بين وجهات نظر اللبنانيين، إلا أن الخلافات الداخلية كانت أعمق مما تصوره خدام الأمر الذي جعله يعود الى دمشق خالي الوفاض. (النهار، 1980، ص90-91).

حاول المفتي حسن خالد استغلال المناسبات الدينية لبث خطابه الديني الى اللبنانيين المنخرطين في أتون الحرب، ففي الخامس عشر من أيلول عام 1975 وجه نداءً مؤثراً وحزيناً الى الشعب اللبناني كافة قال فيه "لقد كان هذا الشهر ولا يزال في أخبار الأنبياء والصالحين من عباد الله سحائب خير مجللة بالنور تتلظى في سماء الناس مدة من الزمن لتغسل آثار الفساد من واقعهم ولتطهر قلوبهم من الأحقاد وتصفي نفوسهم من الضغائن وتشحن حياتهم بأشراق البسمات المخلصة وانفتاح السماحة والمحبة، وان شهر رمضان حل علينا هذا العام في أعقاب فترة عصيبة من تاريخ لبنان حصدت فيها ارواح وعطلت مؤسسات وانتشر الرعب في أرجاء المجتمع اللبناني... لقد كان لبنان في نظر العالم شرقية وغربية بلد الأشعاع والحضارة فيه ينشدون الراحة والاستجمام، وفجأة أنقلب لبنان الى بلد مرعب يهجره ابناءؤه، وسبب ذلك الطمع وانتشار الفساد والطغيان، ونسي الفاعلون فيه هذا، ان ابليس من قبل، ما خلده في لعنة الله وغضبه الا هذا، وكذلك من بعده الطغاة والعتاة والجبابرة

الذين هلكوا وشوهوا وجه الحق ومعالم الخير وكدروا صفاء الحياة... لقد سقط لبنان وسقط معه أبنائه في هذه المرحلة في اتون الصراعات التي أبرزتها الانانيات الطائفية وارثتها المصالح الفردية , ولقد نسي الطائفيون الذين ينتمون الى الدين ويتحركون باسمه مستترين وراءه ثم يذكون نار هذه الفتنة ان الدين وجد في الناس لتسكن به القلوب وتفتني النفوس والعقول , ولتتلبس الجراح وتعافي الابدان ... نسوا ان الدين وجد ليوفر الطمأنينة للجميع نسوا ان الدين يرفض الجمود والأنغلاق , ويدفع الى الحركة والتطور في طريق التقدم , ويفتح للناس سبيل الآمال العراض مستسهلا كل صعب حتى يصل بعضهم ببعض وصل تعاون وتعايش صادق مخلص منفتح على الحق والخير والهدى , منقبض عن الباطل والفساد والاذى .. ان اطلالة شهر رمضان علينا بهذه المعاني التي يحملها , وبعد هذه الفترة الأليمة من حياتنا هو بمثابة ضياء لطيف يتسرب في النفوس فيكشف بعض ما علق بها من غبش ما اجترجته الايدي , ثم يعيدها إلى اجواء الجد والبناء والتسامح والايحاء , خصوصا في هذه الايام التي تدرك اننا احوج ما نكون أليها وهذه الايام التي يشد فيها عدونا المشترك مغلظا علينا بعدوانه المتكرر ..". (الشهاب, 1975, ص2).

وحرصا من المفتي على ان تكون افراح وأحزان اللبنانيين واحدة, بعث في الثامن عشر من ايلول عام 1975 رسالة تعزية الى زعيم المرجعية المارونية مار أنطوان خريش بمناسبة وفاة أحد مطارنتها وهو المطران أنطون عبد رئيس أساقفة الموارنة في طرابلس جاء فيها " تلقينا نبأ وفاة سيادة المطران انطون عبد بالمحزن والأسف لما عرفنا عن الفقيد العزيز من غيرة على المصلحة العليا واخلاص و خدمة قضايا المواطنين والبلاد . اننا لهذه المناسبة المؤلمة نبعث اليكم بأحر تعازينا القلبية سائلين الله تعالى ان يحفظكم ويحفظ للبلاد قادتها المخلصين للمساهمة في جمع الصف اللبناني على أسس من العدالة والخير والمحبة وبهدي من التعاليم السماوية السامية". (السفير, 1975, ص8).

وفي الرابع من تشرين الأول عام 1975 وجه البطريرك الماروني مار أنطونيوس خريش وللمرة الأولى في تاريخ لبنان بمناسبة عيد الفطر تضمنت التبريك والتمنيات لملوك الدول الإسلامية ورؤسائها ولرؤساء الطوائف المحمدية وأبنائها في لبنان وقابل المفتي حسن خالد البادرة بالمثل إذ نشر خطبة العيد مسبقاً، أي في ليلة العيد لتكون متزامنة ورسالة البطريرك وفي يوم العيد شهد الصرح البطريركي اجتماع قمة روحية وبعد الظهر استكمل الاجتماع في دار الفتوى في منزل الشيخ خالد حسن وشارك في اجتماعي القمة مختلف المرجعيات الدينية. (الخوند, 2006, ص28).

استمرت جهود المفتي في التنسيق مع المرجعيات الدينية في إيجاد الحلول الممكنة التي تساعد على وقف الحرب الأهلية, ففي الثامن من تشرين الثاني عام 1975 ألتقى مع زعيم المرجعية الشيعية السيد موسى الصدر في مقر إقامة المفتي في عرمون, وتطرق الجانبان الى اعداد ورقة عمل لمؤتمرات مستقبلية, كما تم التباحث حول موعد الزيارة المرتقبة التي سيبدأها موفد البابا بولس السادس. (يُنظر: heston), إلى لبنان الكاردينال برتولي والتي سيلتقي خلالها جميع زعماء الطوائف الإسلامية. (النهار, 1975, ص6).

ومرة أخرى أستخدم المفتي الطرق الدبلوماسية بغية الوصول للحلول المطروقة, ففي الثالث عشر من تشرين الثاني عام 1975 أجرى المفتي اتصالات هاتفياً مع كمال جنبلاط للتشاور حول الاقتراحات التي ستعرض في القمة الإسلامية المرتقبة والخاصة بمناقشة الحلول للأزمة اللبنانية, ومن خلال هذا الاتصال أقرّح جنبلاط على المفتي ضرورة تعديل الدستور لأن الدروز شعروا بعد كل هذا الوقت بالتهميش لذلك يركزون على التعديل والخطاب المتشدد بما يتناسب مع الإصلاح السياسي ومع روح العصر والتطور, وتعديل قانون الانتخابات بما يتوافق مع النسب التي تمثلها الطوائف اللبنانية. (النهار, 1975, ص2), ثم أستقبل المفتي في السادس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه زعيم مرجعية الروم الكاثوليك البطريرك مكسيموس حكيم وجرى الحديث حول القمة الإسلامية المرتقبة وكيفية اتخاذ الإجراءات المناسبة لأنجاحها وأبلاغ كافة المراجع الدينية التهيئة لهذه القمة لما لها من أهمية كبيرة. (النهار, 1975, ص3).

وفي الثامن عشر من تشرين الثاني عام 1975 أكد المفتي حسن خالد "ان الصراع في لبنان هو حول مصلحة خاصة وليس كما يقول البعض, صراعاً دينياً الواقع اننا كنا منذ ان بدأت الازمة, بل قبل أن تبدأ بسنوات, نفكر دائماً من خلال مصلحة لبنان واللبنانيين ونعمل على تحقيق امانى ابناء هذا الوطن , فهناك رؤية وطنية تختلف عن رؤية وطنية اخرى الى قضايا وطنية, الاولى تتزعمها فئة من السياسيين والثانية تتزعمها فئة اخرى, اما الخلاف في الرؤية فليس سببه مصلحة لبنان بل

مصلحة افراد، لان لبنان لا يفرق بين مسلم ومسيحي ، بين شرقي وغربي، بين غني وفقير، أن لبنان للجميع ويجب أن يبقى هكذا، ونحن نظرنا الى هذه القضية نابعة من إيماننا بأن لبنان يجب أن لا يكون فيه شقان، بل كيان واحد يربط الجميع بمساواة تامة، والمؤسسات الحكومية يجب أن يشترك بها الجميع من دون أن تحتكرها طائفة معينة، ويجب تغليب مصلحة الدولة اللبنانية على المصالح الشخصية، وبين موقفه من حكومة سليمان فرنجية بقوله "ان لنا عند الرئيس فرنجييه امالا ولنا به ثقة كبيرة ، بيننا وبينه صداقة متينة، وعليه نعول في ان يحقق الكثير من الاصلاح الذي يتفق عليه الفريقان، ان الرئيس فرنجييه له من المقام لدينا ما هو جدير بكل رئيس للجمهورية ، ولا ننكر ما قام به من اصلاحات ومواقف ، ففي عهده بدأت الخطوة الأولى نحو الاصلاح كالفاء طائفية الوظيفة وتمتين عرى الصداقة مع الدول الشقيقة، إلا ان الاصلاح الكامل الذي ينشده اكثر اللبنانيين اذا لم نحصل عليه في عهد فرنجييه ففي أي عهد سنحصل عليه؟ ومن هذه الزاوية نعلن اننا لسنا مع اطلاق الرصاص ولا مع قتل الناس ولا مع هدم البيوت ونسف المؤسسات ، ولا مع حرق الاسواق والمتاجرة ولا مع تهجير الناس من بيوتهم ، ولا مع التقسيم ولا مع اي ظاهرة من مظاهر التفريق بين اللبنانيين بل نحن ضد هذه المعاني جملة وتفصيلا وانا مستعد من صميم قلبي، وبكل صدق وامانة، لخدمة لبنان واللبنانيين وامانيهم وأهدافهم وعزتهم وسيادتهم، وأتمنى من اللبنانيين بمختلف أنتمائاتهم أن يكونوا صادقين مع أنفسهم وأن ينصروا المظلوم ويعطوا كل ذي حق حقه". (النهار، 1975، ص2).

وأوضح المفتي أن ما يطرأ على الساحة اللبنانية من تعدد المذاهب وتعدد نشاطاتها ، وما قد يصحب ذلك كله أحيانا من إشكالات دينية ومذهبية معقدة، قد تكون سببا في إعاقة مجرى الدعوة الإسلامية إذ أوضح ذلك قائلا " ولكننا مع ذلك وبفضل الله وفقنا الى ان تظل مسيرتنا مشفوعة بالتعاون البناء والتنسيق المثمر في كل المجالات بين المراجع العليا ، وبما ينعكس على مصلحة الجميع قوة وثباتاً وصموداً، وبخاصة في وجه التيارات التي سواء منها التبشيري أو الاستعماري او السياسي المنحرف"، ومن جهة ثانية حاول المفتي أن يوضح للرأي العام بأن نشاطات دار الفتوى التي يرأسها لم تقتصر على التنسيق بين الزعامات الدينية فحسب وإنما تعدت ذلك الى تلبية حاجات الناس الاجتماعية أفراداً كانوا أو جماعة، بصفتها وصية عامة على مصالح المسلمين، فأخذت على عاتقها تلبية الكثير من الحاجات الاجتماعية التي لا يسع ادارات الاوقاف ولا زعماء البلاد السياسيين القيام بها ، فقدمت المساعدات ضمن حدود الامكان الى الفقراء من طلبة العلم على كل المستويات والمرضى والعاجزين والمتخلفين والعاطلين عن العمل والمتضررين والمظلومين في ادارات الدولة والمؤسسات العامة والخاصة (خالد، 1980، ص65).

بيدوا أن المفتي أراد أن يوضح لكافة الفرقاء السياسيين بأنهم أنغمسوا في ملذاتهم الدنيوية وصراعاتهم من أجل السلطة وتناسوا احتياجات الشعب اللبناني، الأمر الذي جعل المرجعية الدينية وعلى رأسها دار الفتوى تمارس دورها الديني والاجتماعي في تلبية تلك الاحتياجات، وهذه بحد ذاتها تُعد رسالة يأس وصل اليها المفتي بعد تعنت الفرقاء السياسيين في الأنصياح للنداءات التي اطلقتها المرجعيات الدينية في وقف الحرب الأهلية اللبنانية.

مع بداية عام 1976 استمرت الجهود الرامية لوقف الحرب الأهلية تتزايد، ففي الرابع عشر من كانون الثاني من العام المذكور تم عقد قمة مارونية حضرتها بعض الشخصيات المؤثرة في الساحة اللبنانية ودعت هذه القمة الى وقف القتال فوراً ومطالبة الحكومة بتنفيذ الإصلاحات المرجوة وفي مقدمتها تعديل الدستور، كذلك رفضت القمة المذكورة التقسيم الذي بدأت بعض الأطراف السياسية تمهد له، وكذلك تطرقت القمة الى ضرورة دعم القضية الفلسطينية لما لها من ارتباط مباشر بالقضية اللبنانية (النهار، 1976، ص1). برأينا أنهذا الطلب كان الموارنة لا يأمنون به أصلاً وهو أصل المشكلة ومنبع الخلاف وسبب الحرب الأهلية ونقمة العالم العربي على الموارنة لأن كل الزعماء لا يريدون الفلسطينيين في أراضيهم كمنطلق يهدد سيادتهم.

وقد علق المفتي الشيخ حسن خالد على أجتتماع القمة المارونية قائلاً " ننظر الى هذا البيان على انه مجرد استعداد ماروني جديد لتجاوز الازمة ، أما أعتبر بعض زعماء الموارنة ان النزاع الحالي هو نزاع بين اللبنانيين والفلسطينيين على مسألة الكرامة والسيادة كما جاء في البيان، فهذا ما لم يتفق عليه كل الشعب ومعظم موطنينا المسيحيين، والمسلمين وقادتهم لا يتفق ولا يمكن ان يتفق مع البيان الماروني في هذه النقطة، ذلك أن جميع الوطنيين يعون تمام الوعي ان إن قضية النضال الفلسطيني المسلح ليست مسؤولية فلسطينية، كما انها بالقدر نفسه ليست مسؤولية مارونية، انها في الاساس وفي النتيجة مسؤولية عربية يجب علينا اولاً واخيراً ان نعالجها" ، ودعا المفتي الى ضرورة الانفتاح على قضايا العدالة والمساواة لبنانياً وعربياً، مؤكداً

على ان الأطراف التي راهنت على الخلاف العربي لضرب قضية المساواة في لبنان ينبغي ان تدرك بأن جميع البلدان العربية متضامنة مع الشعب اللبناني والفلسطيني معاً وأنه من المعيب أن نحكم على دولة معينة لموقف معين فجميع الدول لديها سياسات قد تتغير حسب الظروف والأحوال، وجميع الدول العربية لديها مولفون مشرفة من القضية اللبنانية. (النهار، 1976، ص2).

وفي السادس عشر من كانون الثاني عام 1976 تم عقد قمة إسلامية في منزل الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية التي عقدت في قرية عرمون في محافظة جبل لبنان والتي حظرتها مجموعة من الشخصيات الدينية والسياسية معاً وقد أطلق على المؤتمر قمة عرمون في منزل حسن خالد، وحضر المؤتمر جميع الزعماء المسلمين أمثال جنبلاط وياسر عرفات ورشيد كرامي وحسن خالد والإمام موسى الصدر وصائب سلام، لدراسة مأساة المسلمين ومعاناتهم وليضعوا حداً لها، واستمر المؤتمر عدة أيام في وقت كانت فيه الاشتباكات متواصلة بين قوات الجيش اللبناني وقوات حزب الكتائب وغيرها لمنع هؤلاء الزعماء من الخروج من المؤتمر وإبقائهم في عرمون إلا الذين ذهبوا باتجاه جبل عامل، ولم يجد المؤتمر حلاً سوى اللجوء إلى سوريا، وأكد جميع المشاركين أن بيروت ستسقط ويتعرض جميع المسلمين فيها للقتل مالم تقدم سوريا الدعم للمسلمين، وبناءً على هذا طلب مؤتمر عرمون من الحكومة السورية بإصرار أن تتدخل في لبنان لحماية المسلمين، إلا أن الأخيرة رفضت هذا الطلب لخشيته من أن هذه الخطوة واحدة من المؤامرات المحاكاة ضد سوريا لاستدراجها وتوريطها في لبنان ثم ضربها، ولذلك استمر حصار بيروت أربعة أيام، ولكن الجميع يعلمون أن حافظ الأسد علوي المذهب وله علاقة وثيقة مع الامام الصدر، فاستغل مؤتمر عرمون هذه الصداقة وأصر على الامام موسى الذهاب إلى سوريا وإقناع حافظ الأسد بالتدخل في لبنان عسكرياً وحماية المسلمين مقابل الكتائب، وعلى الرغم من كثافة الرصاص المتبادل بين الكتائب وقوات المقاومة قرب مكان المؤتمر، استقل الإمام موسى السيارة وتوجه إلى سوريا عن طريق الجبل فأجتمع مع حافظ الأسد ليشرح عليه طلب مؤتمر عرمون، فرفض حافظ الأسد طلب الإمام المذكور آنفاً وقال "إن التدخل العسكري السوري في لبنان يشكل خطراً على سوريا" فرد عليه الصدر قائلاً "إنني اطرح عليكم مسألة واحدة وهي إن لم تتدخل سوريا في لبنان فإننا جميعاً سنتعرض للإبادة والدمار وستسقط بيروت، فإذا كنتم ترفضون ذلك فتدخلوا" (شمران، 1983، ص190-191).

وقد توصل المشتركون في تلك القمة إلى إصدار بياناً معتدلاً أشاروا فيه إلى مجموعة من النقاط التالية: (السلطاني، 2014، ص176)

١ - استنكار المواقف التصعيدية المؤسفة التي اتخذتها بعض الأطراف بما في ذلك قطع التمويل الذي فرض على الضاحية الشرقية.

٢ - التأكيد على ضرورة المحافظة على مؤسسة الجيش وبقائها محايدة.

3 - تقدير موقف المقاومة الفلسطينية المتسم بدرجة عالية من ضبط النفس

4- التأكيد على استمرار الموقف الداعم لحكومة الرئيس رشيد كرامي.

وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني عام 1976 اجتمعت كلاً من زعامات المرجعيات الدينية ووفداً سورياً في منزل مفتي الجمهورية اللبنانية الى جانب حضور بعض الشخصيات السياسية اللبنانية وعلى رأسهم رشيد كرامي وصائب سلام وكان هدف الاجتماع التمهيد لعقد قمة كبيرة تضع حداً للحرب الدائرة في لبنان، وفي ختام الاجتماع صرح المفتي قائلاً "لا نزال خصوصاً بعد هذا اللقاء الذي تم اليوم مع الوفد السوري الكريم وبعد الاطلاع على صورة واضحة من نشاطه، تؤهل الخير وترتقب أن يأخذ الله بيدهم لاعادة الأمور الى نصابها وللمساهمة الفعالة في أستتباب الأمن وتحقيق الأمان المنشودة في الاستقرار وعودة الحياة الطبيعية". (النهار، 1976، ص2)، وبعد خمسة أيام من هذا الاجتماع التمهيدي تم عقد القمة الإسلامية في عرمون في الثلاثين من كانون الثاني عام 1976 حضرها كلاً من المفتي حسن خالد وموسى الصدر ورشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي (يُنظر "الجوري، 2019، ص30-68) وكمال جنبلاط، ومن المقرر ان يركز البحث في قمة عرمون على ما آثراه جنبلاط بالنسبة الى الضباط والجنود الذين تركوا ثكناتهم خلال الحوادث، كذلك ما سماه "المساومات على منصب رئاسة الجمهورية

"وسيعرض المجتمعون أيضاً ما أعلنه الرئيس رشيد كرامي عن مراحل الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية وتوسيع صلاحيات الحكومة وقضية المهجرين في مختلف المناطق اللبنانية. (النهار، 1976، ص2).

وفي العشرين من شباط عام 1976 استقبل المفتي الشيخ حسن خالد وزير الخارجية السوري برفقة كمال جنبلاط وتطرق الجانبان في اللقاء الى مجريات الحرب الأهلية اللبنانية والمساعي الرامية لتوقفها، وبدأ المفتي حديثه لوزير الخارجية السوري قائلاً "الظاهر كمال بك عم يعطيك وصفات طبية، فرد خدام" وصفات كمال بك كويسة". فقال المفتي: "على كل حال نحن نأخذ بوصفات كمال بك الطبية وهو يأخذ بوصفاتنا السياسية"، فرد جنبلاط: "إذا معالجنا الطبية مليحة فمعالجنا السياسية احسن بكثير"، وأكد جنبلاط "أن الوزير خدام جاء فجأة، ونحن جئنا نلفت المفتي الى قضية المهجرين ليكون هناك ضغط على الرئيس كرامي بهذا الخصوص، خصوصاً أنهم يريدون توسيع الطريق في المنطقة، وهذا يمني في شكل غير مباشر التهجير"، وبعد نهاية الاجتماع ثمن جنبلاط موقف المفتي قائلاً "دائماً اجتماعنا مع سماحة المفتي ممتاز" فرد عليه المفتي قائلاً "انتم الآن أصبحتم على معرفة وثيقة وعميقة بكل التحركات السياسية ومنطقاتها وأهدافها، وهنا نؤكد لكم اننا مع اخواننا اعضاء الوفد السوري ومع كل العاملين للبنان، نعمل بجِد واخلص لعودة أجواء الامن والاستقرار وإعادة الأمور الى طبيعتها السابقة، الأمر الذي يجعل المواطن اللبناني يشعر بثقة العيش الكريم، وأن من حق الشعب اللبناني بعد ما عاناه من الويلات أن ينعم بالاستقرار". (النهار، 1976، ص8).

وفي الثامن من أيار حدث تغيير في قاعدة الهرم السياسي للدولة أذ استقال رئيس الجمهورية سليمان فرنجية وتم تكليف ألياس سركيس. (يُنظر: بقرادوني، د.ت، ص13) رئيساً جديداً ولكنه كسابقه عجز عن إعادة الأمن والسلام الأهلي إلى لبنان من جهة، وأصبحت الحدود غير مؤمنة للبنان فيما بعد حيث دخلت طلائع الجيش السوري الأراضي اللبنانية، خصوصاً وأن الأخير كان يسعى للتحالف مع الموارنة لتحجيم النفوذ الشيعي في لبنان حسب ما كشفت ذلك وثيقة أمريكية. (961F.R.U.S, 1976, p)، فتوجه قسم من هذا الجيش نحو العاصمة بيروت عن طريق ظهر البيدر، والقسم الآخر توجه نحو مدينة صيدا على بعد ٥٠ كلم جنوبي بيروت. بعد فشل الحركة الوطنية مع بعض الفلسطينيين عرقلة دخول القوات السورية، فحصلت بعض الاشتباكات في منطقة بحدود وعلى مدخل مدينة صيدا ولكن حسمت بسرعة لصالح الجيش السوري، وهكذا تمت السيطرة على طريق الإمدادات الفلسطينية والحركة الوطنية وانتشر الجيش السوري في لبنان دون دخول مناطق القوات اللبنانية ودون تخطي نهر الليطاني جنوباً، فساءت الأمور أكثر مما كانت عليه. (المقداد، 1999، ص ص174-175).

وأستنكر المفتي أعمال العنف التي تقوم بها بعض المجاميع المخربة في التهجم على منازل السياسيين اللبنانيين وذلك من خلال البيان ووجه للشعب اللبناني في الثالث عشر من أيار عام 1976 والذي جاء فيه "اننا نرقب باهتمام تبشير الحل السياسي للحرب الأهلية المؤلمة في لبنان لا يسعنا الا ان نبدي اشد ما تعانیه من ألم واستنكار لتدمير بيوت السياسيين وقصفها بالمدافع في الجنوب أو في الشمال، ونهيب بالمقاتلين ولاسيما منهم الذين كانوا حتى الامس يقاتلون في خندق واحد، أن يوفرُوا الجهد والذخيرة والسلاح لما من شأنه ان يقوي جبهتنا في مواجهة العدو الحقيقي ويساعد على السير قدماً للمرحلة المقبلة في طريق الاصلاحات السياسية والاجتماعية بين جميع ابنائنا". (النهار، 1976، ص4).

وفي الثامن عشر من أيار عام 1976 استقبل المفتي الشيخ حسن خالداً الرئيس الليبي الرائد عبد السلام جلود. (يُنظر: حبيب، 1981، ص178)، الذي دخل وسيطاً في حل الأزمة اللبنانية، وأوضح الرئيس الليبي للمفتي عن رغبة القيادة الليبية في إزالة أسباب الخلاف بين القيادة السورية والمقاومة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية، وأوضح الرئيس رشيد كرامي محاور هذا الاجتماع قائلاً "أنعقدت قمة عرمون بحضور رئيس وزراء ليبيا الرائد عبد السلام جلود للبحث في تطورات الموقف السياسي والعمل على توحيد الجهود لنصرة القضية والحقوق المشروعة في نطاق التعاون القائم بين جميع الفرقاء المعنيين، وكان الرأي متفقاً على تأييد هذه المسايع الاخوية الكريمة التي جاء من اجلها الاخ جلود، ونحن نأمل خيراً من وراء ذلك، وقد كان للمقاومة الفلسطينية في شخص ابو عمار الموقف نفسه، كذلك الاستعداد والتأييد، مما نأمل من ورائه الخير والاستقرار وتحقيق الآمال" وأكد المفتي ما أوضحه رشيد كرامي قائلاً "أنه يمثل رأينا جميعاً". (النهار، 1976، ص3).

وفي السادس من حزيران عام 1976 وجه المفتي نداءً عاجلاً الى العناصر المسلحة طلب منهم فيه التوقف عن جر البلاد الى فوضى لا يحمدها وفي ما يلي نصه "أيها المناضلون الشرفاء، يا من حملتم السلاح بكلمات الله، وتقدمتم للكفاح باسم

الله ، دفاعاً عن الارض والعرض وحماية للديار والحياض وحفاظاً على المبادئ والقيم والعقيدة والاخلاق ، اذكروا ان امتكم عهدت اليكم بهذا السلاح المعاني السامية فحسب أشهروه في وجه العدو الذي انتهك حرمة أرضكم ووطنكم وكرامتكم وشاء أن يذل رقابكم ويهدم معالم حضارتكم وتراثكم ، اذكروا أن هذا السلاح الذي استأمنوكم عليه لهذه المعاني النبيلة اشتروه من عرق جبينهم وعصارة عروقهم وخلاصة جهادهم العريق في الحياة وللحياة الكريمة الفاضلة ، واذكروا انكم الآن اذ ينبري بعضكم لبعض ويشهر سلاحه في وجه اخيه او جاره او ابيه او ابنه ، انما يخرج على العهد ويتجاوز الحد ويعتدي على مفاهيمه وقيمه وأهدافه النبيلة ، وانه حين يقتل أو يجرح سيقتل ويجرح واحداً من هؤلاء أخاً أو أباً أو أختاً أو أمّاً أو جاراً مشاركاً في الوطن والوطنية، وأنه حين يهدم بيتاً أو متجراً سيهدم ايضاً بيت أو متجر واحد من هؤلاء ، وكل واحد من هؤلاء كريم على قلوبكم عزيز على نفوسكم أيها الشرفاء المناضلون اذكروا انكم بهذا التقاتل الآن تنحرفون عن مبادئ الوطن". (خالد، 1978، ص 291).

الخاتمة

أوضحت الدراسة الأثر الأيجابي للمرجعية الدينية السنية بصورة عامة والجهود المبذولة من قبل زعيمها الديني الشيخ حسن خالد بصورة خاصة لإرساء السلام في لبنان بعد انفجار أزمة حرب السنتين 1975-1976، إذ نجح الشيخ حسن خالد في السيطرة على الطائفة السنية ومنعها من الانخراط في أتون الحرب المشتعلة في الداخل اللبناني من جهة، والتقريب بين وجهات النظر لمختلف الطوائف المتنازعة عن طريق عقد اللقاءات والمؤتمرات بين زعمائها الدينيين، إذ أصبحت دار الفتوى نقطة إلتقاء المرجعيات الدينية الساعية لإنهاء حرب السنتين من ناحية ثانية، علاوة على ذلك فقد أصبحت الخطب الدينية للمفتي بمثابة المنبر الذي يبث فيه المفتي خطابه إلى اللبنانيين أولاً والفئات المتصارعة ثانياً يدعوهم فيها للشمول الوطني وتغليب لغة العقل على لغة السلاح والبدء بحوار وطني يضع حداً للحرب المذكورة، ونجحت جهوده في إقناع كافة المرجعيات الإسلامية لعقد قمة إسلامية في دار الفتوى وذلك في السادس من كانون الثاني عام 1976 أطلق عليها "قمة عرمون" والتي وضعت خارطة طريق للخروج من الازمة وحماية البلاد من منزلق خطير ودعم خطوات حكومة رشيد كرامي في ضبط الأمن ومحاسبة مثيري الفتنة الطائفية، ولم يقتصر المفتي على اللقاءات بالفتنيتين المذكورتين وإنما كان للقاءاته مع النخب السياسية اللبنانية وحثها على بسط الأمن الأثر البالغ في تنسيق الجهود بين المرجعية والسلطة السياسية وأصبح المفتي في نظر السياسيين اللبنانيين رجل المرحلة بحيث عولوا عليه كثيراً في أحتواء الأزمة لجمهوره الواسع من جانب، وعلاقاته الطيبة مع كافة الطوائف اللبنانية من جانب آخر، أما فيما يخص جهوده على الصعيد الخارجي فقد أوضحت الدراسة أن المفتي بعد أن أدرك إستحالة حل الأزمة السياسية داخلياً عول على الدول العربية والعالمية في إيجاد الحلول أو القيام بدور الوساطة لمنع تفاقم الأزمة السياسية، وذلك عن طريق الزيارات الرسمية وغير الرسمية لتلك الدول واللقاء بزعمائها وتعددهم ببذل مافي وسعهم لحل الأزمة المذكورة.

الهوامش

أولاً: الوثائق الأجنبية

F.O.U.R.S, .Relation of the Unitet States: Diplomatic papers, 1943, the near East and Africa, Volume Iv, no44, Beirut, 25 June 1943, p677. 1-

2- F.O.U.S, 1969-1976 Volumexxvi, Minutes of Washington Specical Actions Group Meeting , 270, Washinton, March 24, 1976, p961. Charles Baussan, General Gouraud, Studie An Irish Quarterly Review Of Letters Philosophy aScience, Vol.V11, No27, 1918, pp400-

418.

ثانياً الوثائق العربية

1- وزارة الأوقاف اللبنانية، المركز الوطني للتوثيق والمحفوظات، بيروت، 1951، ص1.

ثالثاً المذكرات الشخصية

1- حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام (1868-1938) مع دراسة للعلاقات العثمانية العربية والعلاقات الفرنسية اللبنانية، بيروت، 2013.

رابعاً الرسائل الجامعية

1- رؤى وحيد عبد الحسين السعدي، عبد الحليم خدام ودوره السياسي في سورية (1932-1989)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2017.

2- فاضل حايك كاظم غربي السلطاني، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2014، ص176.

كانت حادثة عين الرمانة في الثالث من نيسان عام 1975 والتي وقعت على أثر قيام مجموعة من المسلحين بإطلاق النار على المسيحيين المجتمعين لفتح إحدى الكنائس في بيروت بمناسبة عيد الفصح وقتل على أثره رئيس حزب الكتائب في تلك المنطقة جوزيف أبو عاصي فرد مجموعة من الكتائب على مهاجمة قافلة تحمل مجموعة من الفلسطينيين لدى مرورها بالقرب من مكان الحادث فأوقعوا منهم سبعة وعشرون قتيلاً هي السبب الرئيسي للحرب الأهلية اللبنانية التي حدثت بعد تفاعل العوامل الداخلية المتمثلة بـ الوجود الفلسطيني داخل لبنان والمعرضة الداخلية لهذا الوجود التي يقودها رئيس حزب الكتائب بيار الجميل من جهة، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية، وتعدد الطوائف اللبنانية وسعي زعاماتها السياسية إلى النفوذ الجغرافي والسياسي في البلاد من جهة ثالثة، مع العوامل الخارجية المتمثلة بالتدخل السوري في لبنان والاشتباكات بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية. للمزيد من التفاصيل عن أسباب ومجريات الحرب الأهلية اللبنانية يُنظر: قاسم جبار لطيف زاحم المرشدي، الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2012، ص 45-48.

رابعاً الكتب العربية

1- أسراء شريف آل كعود، لبنان من الاجتياح الإسرائيلي لبيروت الى مابعد اتفاق الطائف، بغداد، 2012، ص47.

2- انطوان ساروفيم، وظيفة الانتخابات النيابية في لبنان، بيروت، 2015، ص76.

3- انيس صايغ، أوراق فلسطينية وعربية، الدار العربية للنشر، بيروت، 2008، ص93.

4- بهلول نسيم، الموسوعة الكبرى للجماعات الإسلامية المسلحة، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص527.

5- حسام شاكر، المزهر في التعريف بجامعة الأزهر، دار الأمام الرازي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص12.

6- حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص119.

7- حسان حلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918-1952 عهد الإنتداب الفرنسي وعهد الاستقلال، مركز الأبحاث للنشر، جامعة ميتشيغان- نيويورك، 1982، ص190.

- 8- حسن خالد، الدعوة الإسلامية في لبنان خلال القرن الرابع عشر الهجري، دار الدعوة للنشر، بيروت، 1980، ص 65.
- 9- حسين القوتلي، لبنان بين العروبة والإسلام، المركز الإسلامي للإعلام والإنتاج، بيروت، 1982، ص 84-85.
- 10- حكمة ابو زيد، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم 31 سنة في السرايا، تقديم السفير فؤاد ترك، دار النهار للنشر، بيروت، 2003، ص 87.
- 11- خليل الهندي، أنطوان ناشف، الدستور اللبناني قبل وبعد الطائف، المؤسسة الحديثة للنشر، جامعة ميتشيغان-نيويورك، 2000، ص 93.
- 12- ريمون هاشم، دراسة تحليلية في تاريخ الموارد في لبنان منذ النشأة حتى الأنتداب الفرنسي، منشورات الجامعة الأنطونية، بيروت، 2008، ص 108.
- 13- سليمان فرنجية: ولد عام 1910 في زعرتا، تابع دراسته في مدرسة عينطورة، ترك دراسته ليتفرغ لأمواله العائلية والسياسية، حصل على مقعد نيابي عام 1960، وفي السنة نفسها عُيّن وزيراً لأول مرة في وزارة صائب سلام، وفي عام 1968 تولى عدة وزارات منها البريد والهاتف، وفي السابع عشر من آب عام 1970 أنتخب رئيساً للجمهورية، وقد تسهيلات مالية لسوريا عام 1973، وفي عام 1976 غادر السلطة وسلم رئاسة الجمهورية الى الياس سركيس، وقف بقوة ضد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982.. للمزيد من التفاصيل يُنظر: للمزيد من التفاصيل يُنظر: جورج فرسخ، سليمان فرنجية شهادات وذكريات (13 حزيران 1973-23 تموز 1992)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 13-17.
- 14- الشيخ حسن خالد، المسلمون في لبنان والحرب الأهلية (محاضر اجتماعات قمة عرمون أثناء الحرب الأهلية دار الفتوى في الأحداث)، دار الكندي للنشر، بيروت، 1978، ص 291.
- 15- صادق مكي، الديانة الإسلامية (عقيدة، أخلاق، شريعة)، دار الفكر اللبناني للنشر، بيروت، 2015، ص 22.
- 16- عاطف أبو عماد، الأمير مجيد أرسلان، مؤسسة التراث الدرزي للنشر، بيروت، 2009، ص 88.
- 17- عبد السلام جلود: ولد عام 1944 وينتمي لعائلة بدوية، دخل المدرسة الابتدائية عام 1953، دخا العمل السياسي مبكراً ففي عام 1960 أصبح عضواً في اللجنة المركزية لحركة الوندوين الأحرار التي ترأسها معمر القذافي، وفي عام 1961 أنهى دراسته الإعدادية، وفي عام 1966 حصل على منحة دراسية لدراسة اللغة الأنكليزية في الولايات المتحدة الأمريكية، الرجل الثاني في ليبيا بعد معمر القذافي، تدرج في المناصب السياسية قبل وصوله الى رئاسة الوزراء، ففي عام 1970 تسنم منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وفي عام 1971 تولى وزارة الاقتصاد والصناعة والمالية، وفي عام 1972 تولى رئاسة الوزراء وبقي فيها حتى عام 1977، وخلال رئاسته هذه كانت له عدة زيارات لدول اوروبية وعلى رأسها المانيا عام 1973 ووقع معها اتفاقية لتويد ليبيا بالنفط وتقديم الدعم الاقتصادي والتقني، وفي عام 1976 زار الصين ووقع معها اتفاقية صداقة دبلوماسية، ثم توالى زيارته لبقية الدول الأوروبية الأخرى. للمزيد من التفاصيل يُنظر: هنري حبيب، ليبيا بين الحاضر والماضي، ترجمة شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، د.م، 1981، ص 178.
- 18- عبد اللطيف فاخوري، البيارة، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص 72.
- 19- عصام محمد شبارو، عين المريسة (صفحة مشرقة من تاريخ بيروت ودور وطني قومي لا يموت)، دار مصباح الفكر للنشر، جامعة ميتشيغان- نيويورك، 2000، ص 591.
- 20- عصام محمد شبارو، جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت (5921-1241هـ)، دار مصباح الفكر للنشر، جامعة ميتشيغان- نيويورك، 2001، ص 292.
- 21- علي سليمان المقداد، لبنان من الطائف الى الطوائف، المركز العربي للنشر، بيروت، 1999، ص 28.

- 22- فؤاد صالح سالم، أعظم الأحداث المعاصرة (1900-2014)، مكتبة حسن للنشر، بيروت، 2015، ص 108.
- 23- فؤاد مطر، سقوط الأباطورية اللبنانية، ج1، دار القضايا للنشر، بيروت، 1976، ص 15.
- 24- كريم بقرادوني، السلام المفقود (عهد ألياس سركيس 1976-1982)، د.م.د.ت، ص 13.
- 25- محمد جلال النجار، لبنان حرب لا تنتهي، عمان، 1980، ص 90-91.
- 26- محمد رشيد رضا، زهير ظاظا، رحلتان الى سورية 1908-1920، دار السويدي للنشر والتوزيع، جامعة ميتشيغان - نيويورك، 2001، ص 95.
- 27- محمد علي حلة، اللجنة الإنجليزية الأمريكية لبحث المشكلة الفلسطينية 1945-1947، القاهرة، 1992، ص 123-124.
- 28- مركز القاهرة للدراسات، الرهان على المعرفة (مداولات المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي)، القاهرة، 2006، ص 143.
- 29- مصطفى شمran، لبنان، مؤسسة الشهيد شمran للنشر، بيروت، 1983، ص 80-81.
- 30- مصطفى نجا (1852-1932) ولد في بيروت عام 1852، درس في المدارس الإصلاحية في مسقط رأسه، بعدها تلقى العلم في المدارس البيروتية، تعمق في دراسة العلوم الدينية على أيدي بعض المشايخ الكبار منهم عبد الباسط الفاخوري والشيخ عبد الله بن أدريس السنوسي، ترأس لجنة ثمرة الإحسان لتعليم بنات الفقراء، ترأس جمعية المقاصد الخيرية في بيروت عام 1908، أصبح مفتياً لبيروت عام 1909، كان عالماً وشاعراً وفقهياً وأديباً في آن واحد، توفي عام 1932 تاركاً مجموعة من المؤلفات الأدبية والدينية منها: مشروعية الحجاب، كشف الأسرار لتنوير الأفكار، نصيحة الأخوان بلسان الأيمان، فرائد المواهب الدينية في مولد خير البرية. للمزيد من التفاصيل يُنظر: محمد عمر نجا، ذكرى بعد عام لفقد الوطن والأسلام العلامة الجليل الشيخ مصطفى نجا مفتي بيروت الأكبر، مطبعة النور، بيروت، 1932، ص 1-12.
- 31- ياسر طالب راجي الخزاعلة، تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1957-1958، دار الخليج للنشر، عمان، 2017، ص 30-31.
- 32- يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، مج1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص 1610.

خامساً: الكتب الأجنبية

1- Charles Baussan, General Gouraud, Studie An Irish Quarterly Review Of Letters
Philosophy aScience, Vol.V11, No27, 1918, pp400-418.

2- Danie pipes, Greater Syrin The History of Ambition, Newyork, 1990, pp223-234.

3- Danny rubinstein, The mystery Of Arafat, 1st Edition, New York, 1990, pp5-15.

Kylie Baxter and Shahram Akbar zadeh, Us Foreign policy in the middle East The roots of anti-
Americanism, New York, 2008, pp223-224. 4-

سادس: البحوث المنشورة

- 1- بادية حيدر, دولة الطائف والرئاسة, مجلة معلومات, العدد 55, بيروت, كانون الثاني 2008, ص 60.
- 2- جاسم محمد خضير الجبوري, عبد الله اليافي ودوره السياسي في لبنان 1943-1958, مجلة أداب الرافدين, العدد الحادي والثمانون, كلية الآداب, جامعة الموصل, 2019, ص 30-68.
- 3- محمد رجائي ريان, الأزمة السياسية اللبنانية 1943 في ضوء الوثائق البريطانية, مجلة المؤرخ العربي, ج 1, السنة 14, بغداد, 1989, ص 74.
- 4- محمد رشيد رضا, تفسير القرآن الكريم, مجلة المقتطف, مج 79, العدد 3, بيروت, 1931, ص 240.

سابعاً: الصحف

- 1- جريدة السفير, العدد 12604, 18 أيلول 1975.
- 2- جريدة النهار, العدد 12717, 14 كانون الثاني 1976.
- 3- جريدة النهار, العدد 11665, 19 تشرين الثاني 1975.
- 4- جريدة النهار, العدد 12458, 24/4/1975.
- 5- جريدة النهار, العدد 12483, 20 آيار 1975.
- 6- جريدة النهار, العدد 12483, 20 آيار 1975.
- 7- جريدة النهار, العدد 12486, 26 آيار 1975.
- 8- جريدة النهار, العدد 12488, 25 آيار 1975.
- 9- جريدة النهار, العدد 12655, 9 تشرين الثاني 1975.
- 10- جريدة النهار, العدد 12659, 14 تشرين الثاني 1975.
- 11- جريدة النهار, العدد 12662, 16 تشرين الثاني 1975.
- 12- جريدة النهار, العدد 12718, 15 كانون الثاني 1976.
- 13- جريدة النهار, العدد 12728, 25 كانون الثاني 1976.
- 14- جريدة النهار, العدد 12733, 30 كانون الثاني 1976.
- 15- جريدة النهار, العدد 12754, 20 شباط 1976.
- 16- جريدة النهار, العدد 12832, 13 آيار 1976.
- 17- جريدة النهار, العدد 12837, 18 آيار 1976.
- 18- جريدة النهار, العدد 21492, 29 آيار 1975.

ثامناء المجالات

1- مجلة الشراع,العدد 754,جامعة مينسوتا-نيويورك,تشرين الثاني1966.

2- مجلة الشهاب,العدد السادس,السنة السادسة,بيروت,15 أيلول 1975.

3- مجلة الفيصل,العدد149,الرياض,حزيران1989,ص ص113-114.

تاسعاء الموسوعات

أولاء الموسوعات العربية

1- بهلول نسيم,الموسوعة الكبرى للجماعات الإسلامية المسلحة,أمواج للنشر والتوزيع,عمان,2014,ص527.

2- عبد الوهاب الكيالي,موسوعة السياسة,ج2,الموسوعة العربية للدراسات والنشر, بيروت,1986,ص818.

3- كمال جنبلاط (1917-1977): سياسي لبناني, ولد في بلدة المختارة عام1917,درس الثانوية في معهد الآباء العازرين ومن ثم الحقوق والفلسفة في جامعة القديس يوسف في بيروت,بعدها أكمل دراسته الجامعية في جامعة السوربون في فرنسا,حصل على مقعد نيابي عام1943, عُين وزيرا للأقتصاد والزراعة عام1946, في عام1949تمكن من تشكيل حزب سياسي بأسم الحزب التقدمي الاشتراكي,عارض كميل شمعون عام1958مستغلا الهيجان الشعبي ضد الأخير,كان من الداعمين للمقاومة الفلسطينية,تعرض للأغتيال عام1977.صالح زهير الدين,موسوعة رجالات من بلاد العرب,المركز العربي للأبحاث والتوثيق,بيروت,2001, ص ص681-685.

4- مسعود الخوند,موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب,ج4,بيروت,2006,ص28.

ثانياً: الموسوعات الأجنبية

1-Edward Louis heston,st.Paul VI,Encyclopedia Britannica.